



## BZU-HUB

صُمِّمَ هَذَا الموقع لِيخدم طلبة جامعة بيرزيت، وهو  
موقع غير ربحي

\* الميزانية :- خطط مستقبلية مالية لعام قتل  
وليكن سابق ، دائما خطط لسنة واحدة وليكن أقل  
أو أكثر « [ خطة مالية بإيرادات ونفقات متنوعة  
أو قسماً فيها ( نوع من أنواع التخطيط الإحصائي الإداري ) ]  
عبارة عن محددات للمصروف في السلطة التنفيذية  
وفيها تتوقع الفروقات بين الإيرادات والنفقات  
لتدبير أمورها .

\* فقد الموازنة لهلية التخطيط ، وتشمل على عنصرين :  
(٥) - عنصر التوقع :- من ملاحظات السلطة التنفيذية  
أنها مختلفة بعنصر التوقع « وفي هذه المرحلة فإننا  
تحدث فقط عن اقتراح أو مشروع موازنة « ما هارشي  
لغة بمرحلة الاقتراح » ، والموازنة هامة مجرد نظرة  
توقعية مستقبلية لعام قتل ، مثلاً عندما أرصد موازنة  
التعليم أقوم بترجمة السياسات وعندما أنفذها عندما  
أرصد له في الموازنة .

(٦) - عنصر الإقرار :- هنا تبدأ ملاحظات السلطة  
التشريعية « وفيه يتم مناقشة المقترح وتداوله في  
السلطات التشريعية المتمثلة بالجللة التشريعية  
إلى أن يصل مرحلة النهائية لإقرار الموازنة  
[ يتحول هذا المقترح إلى قانون موازنة وحينها يكون  
قابلاً للتطبيق والتنفيذ والتعديل أيضاً ] .

من السلطة التشريعية تقرر النفقات (تقررها)  
ويختلف إقرار النفقات عن إقرار الإيرادات وفيه  
يكون إقرار النفقة بالتالي :-

- ① - السماح للسلطة التنفيذية بالإفصاح على البنود
- ② - تحديد سقف لكل بند من البند فيمنح أن يُصرف  
أكثر أو أقل من المبلغ المحدد

من إقرار الإيرادات وفيه تتوقع السلطة التشريعية  
من السلطة التنفيذية تحصيل مبلغ معين ، مثلاً :-  
، مليار من ضريبة الدخل في الإيرادات تأمل أن  
تحصل على هذا المبلغ يمكن أن تحصيل ، مليار أو أعلى أو  
أقل فهذا المبلغ لا يعتبر سقف أو حد أدنى ، فيها  
لو كان إقرار نفقة فيكون بصفة تأكيد على  
السلطة التنفيذية أن تجمع الضرائب بقدر هذا المبلغ

\* إقرار الإيرادات هو إقرار شكلي لا يحصل عليه  
أي فستأكل فيما إقرار النفقات يطراً عليه فستأكل  
لأن فيه توزيع حصص من أقدم ما يتلّم أكثر قدما بطبع  
حصص ويتوزعها .

\* الحساب الختامي :- الحساب الفعلي على أرض الواقع  
من إيرادات ونفقات (actual) وهو أرقام وبيانات  
لعام سابق ويوضع للمجلس التشريعي لكي يقرر بمراقبة  
على تنفيذ الموازنة ، ويختلف عن الموازنة في أنها  
تقرر لبداية السنة الجديدة وهي عند توقع  
أما الحساب هو حساب فعلي وليد توقع .



\* ملحوظة :- [ يتقوم الحساب الختامي مع الموازنة بالإقرار  
ويختلف مدتها بالعنصر المتوقع ]

الموازنة العامة والموازنة الخاصة :-  
↓ ↓

موازنة الدولة بقطاعها موازنة شخص / شركة / ...  
العام

\* يتوافقان بالنظرية التوقعية (يتم التحضير قبل أن تبدأ  
السنة) ويختلفان في الإقرار فلا تقر الموازنة الخاصة  
من قبل المجلس التشريعي .

الموازنة التوقعية :-

موازنة الدولة ككل من قطاع أهلي ، خاص ، حكومي .  
لا تقر من قبل السلطة التشريعية ، وتعتبر الموازنة  
العامة جزءاً منها ، تخضع إختيارياً ، فيها عنصر توقع  
ويقتاس بالناتج القومي الإجمالي والناتج المحلي .

\* مبادئ الموازنة العامة :-

① - مبدأ سنوية الموازنة :- يتم توقع وتقدير الموازنة

لسنة مالية واحدة والإقرار من السلطة

التشريعية لمدة ١٢ شهر فقط ، لا يجوز إقرار

موازنة أكثر من سنة . وهذا يحقهم إعتباريين

مهمين :-

① - أهمية مالية  
فترة السنة تقسم أكثر  
فترة معقولة ، فأقل من سنة  
يعتبر قليل وأكثر من سنة تعتبر  
فترة كبيرة ، إحصائية إلى أن السنة  
تتضمن كافة المقصود (تنوع في  
كافة المجالات والقطاعات  
حسب كل فصل ) ، كذلك المدة  
الزمنية أكثر قدرة على التوقع  
والتيقن فأقل من سنة إحصائية  
وتكلفة كبيرة وأكثر من سنة  
مجموعية قنبق وتقدير

② - أهمية سياسية  
رقابة مستمرة من قبل المجلس  
المتربح على التنفيذية من  
خلال الموازنة في الأعمال  
والتنفيذ ، وهذا يسهل عليه  
الرقابة وتكون أكثر فعالية  
وهنا يوجد مجال للتعديل  
والتمهيد

③ - مبدأ السنوية : بداية  
السنة وتتمدها السنة  
المالية وليد الميلادية .

④ - مبدأ وحدة الموازنة :- يتم عرض وتقدير الموازنة  
في وثيقة واحدة ، المسؤول عن إعداد الموازنة وأصبح كل  
نقبات وإيرادات الوزارات وإيراداتها في وثيقة واحدة  
هي وزارة المالية ، وفي ذلك أهمية :-

⑤ - أهمية مالية  
تغطي تصور مالي صحيح ، عندما يكون متكاملة فوائده  
كانت أجزاء ، لا تغطي صورة واضحة يسهل عملية الرقابة  
فأوضح الوضع العام للدولة والمخاطبة ، وعندما تنظر لكل  
ويؤكد على أهمية التكامل  
في قطاعات الأجهزة المختلفة والأهم من ذلك في ناحية  
خارج المسعة لمعرفة الأولويات  
والمركز العالي للمصلحة لكل  
وإذا احتجنا قروض في حال العجز



\* إستثناءات على مبدأ الوحدة : [ لا يُفهم في الموازنة العامة ،  
أولاً :- موازنة الحسابات الخاصة : وتعرض على المجلس التشريعي  
لوحدها .  
- أعمال تكون الدولة مؤتمنة عليها وترجعها بعد انتهاء السبب  
مثل : أعمال التقاعد ، نهاية الخدمة ، ضمانات المقاولين ، ...  
توضع في موازنة لوحدها ، وتعرض على المجلس التشريعي وتقر  
من قبله ولكن في حساب خاص لأنها ليست ملك للدولة .

ثانياً :- الفير عادية : تعرض في طرف إستثنائية ، الوضع  
الطبيعي أن يتم مقارنة الطرف العادية بالطرف العادية  
والإستثنائية بالإستثنائية ، لذلك لا تكون مع الموازنة  
العامة لأنها عبارة عن إيرادات ونفقات غير عادية ، وهنا تعرض  
على المجلس التشريعي وتقر من قبله حساب خاص ، وهذا لا  
يجل عبء أو وحدة الموازنة ، مثل : الإصدار النقدي .

ثالثاً :- الملحقية : موازنة الدومينات (زمامي أو تجاري  
بغرض تحقيق أهداف) ، لا يجوز أن تخلط موازنة مع الموازنة  
العامة ، لأن هذا القطاع عليه مجال للخدمة ، لذلك وضعه  
المالي لا يجب أن يكون مدرجاً بموازنة عامة ، ويعرض على  
المجلس التشريعي وتقر منه ، مثل : شركات الكهرباء والمياه .

رابعاً :- المستقلة : الهيئات العامة مثل هيئة مدافنة الفساد  
وكل الشخصيات التي تتمتع باستقلال مالي وإداري ، الموازنة  
الوحيدة التي فقط تعرض على المجلس التشريعي ولا تقرر إلا من  
جلسة إدارتها وتعرض من قبل الرئيس مباشرة  
موازنتها

(هـ) - مبدأ عمومية أو شمولية الموانعة : يجب أن يتم عرض إيرادات ونفقات الدولة بدون تقاض أو تخفيض من [إجمالي وليس صافي] ، مثال : إيرادات (٢) مليون ، ونفقات (٤) مليون ، بطرح فائض (١) مليون ، « هذا لا يقلل فائضاً » (١) مليون إنما تعرض ٢ مليون إيرادات بتكلفة تناهضه ٤ مليون نفقات بكل تناهضه (يشكل إجمالي) ، العرف على المعنى المالي للدولة لحساب الإجمالي وليس العرف على مخرجها المالي مع تقاض لحساب الصافي ، وهذا يتطلب توفر قاعدتين لتحقيق المبدأ :

- ① - قاعدة متعلقة بالنفقات أو (الاعتمادات) : قاعدة تخفيض الإيرادات [لا يجوز تخفيض إيرادات معينة] مثلاً ، لا يجوز أن نقول : « نفقة معينة لكل إيراد يدخلها »
  - ② - قاعدة متعلقة بالإيرادات أو (الاعتمادات) : قاعدة تخفيض النفقات [لا يجوز تخفيض نفقات معينة] مثلاً ، لا يجوز أن نقول : « نفقة معينة لكل إيراد يدخلها »
- فإن نسبة التعليم فقط ٣ مليون ! بل تُدرس وتُنتج مبدأً مبدأً فلا يجوز إقرار نفقات بشكل إجمالي إنما بشكل تفصيلي
- وتكون التناهي بيد السلطة التنفيذية ولكل بند سقف يجوز الصرف عليه ، ولا يجوز نقل من بند إلى بند آخر أفعال إلا بوافقة من المجلس التشريعي .
- التي هي من صيرورة الدخل المتحصل من صيرورة الدخل للتعليم ، فيتم تخفيض الإيرادات بشكل قابل وتوزع على النفقات بشكل إجمالي ، لأنه قد يبدى التمييز والإسراف في مجال على حساب القطاع الآخر .
- وكان أن يتسبب في ظهور عجز أو فائض ليس مشاكل في الإنفاق على القطاع .



- ③ - مبدأ التوازن: فيقول بـ : مفهوم حديث
- ④ - مفهوم تقليدي : بعد ظهور دور الدولة للدولة متخللة
- وتم مستحبة أصبح التركيز على
- التوازن الاقتصادي ومثل ثم الإجمالي
- المبدأ المخرج متقاربته وتقليل
- الحاجة ، ثم بعد مبدأ التوازن
- قدماً ولكن مع الحد من العجز العام
- إذا كان عجز مؤقت سيؤدي إلى فائض
- دائم .

دور حياة الموازنة العامة : "عن الحاجه تقريباً السنة وذهبا"

① - مرحلة الإعداد والتحضير : بعد تشكيل عام تقريباً من شهر 7 ، كل ما يتعلق بهذه المرحلة تختص به السلطة التنفيذية ، لأنها التي تدير على توقع الإيرادات والنفقات وهي التي تعبّر عن برنامج الحكومة (ترجمة السياسات والبرنامج لخطية والسياسة) « والذي يضع البرنامج يكن الأقدم على تحديد تكاليفه أيضاً السلطة المسؤولية عن التنفيذ السلطة التنفيذية فمن حقها المشاركة في مرحلة تقدير التكاليف والإيرادات والحاجات ، وهي أكثر سلطة تحتك بالموالين فتعرف الحاجات الفعلية (وإن حاجة الفرد من خدمة معينة) [فإن كل شيء يتوقعه السلطة التنفيذية يمكن إنجازه يتوافق عليه لكن من الضروري هي من تحضر وتتوقع]



\* الإجراءات : تبدأ من نهاية شهر 7 تقريباً ، تقوم  
وزارة المالية بتوزيع تصميم للمؤسسات العامة كافة  
بأن القلة ستكون بالشكل متلاً وكل التقاميل الأخرى  
ويجب أن تكون التقاميل مبررة ، الوزير يقوم بإعطاء  
هذا التصميم لادارة الموازنة العامة وبالتالي هي المسئولة  
عن توزيعه <sup>رؤساء الأقسام</sup> لمختلفة ومندراء الوزارات الأخرى حتى  
يقوموا بعملية التقدير ، بعد ذلك ترفع للوزير المختص  
وتعطي رأيه ويناقش المنداء ، ثم يقومون بتحويلها  
على وزارة المالية ، تستلم وزارة المالية المقترحات  
من الوزارات المختلفة ويتم التصحيح بينها على أساس  
مبدأ وحدة الموازنة ، ثم ترفع للرئيس الوزراء (مقترح  
مشروع موازنة عام ٢٠٢٠ مثلاً) ، يتم مناقشة الموازنة  
بما يجب في المصلحة العامة ، يقوم رئيس مجلس الوزراء  
بإعطاء المقترح على مجلس الوزراء حتى تتم النظر الكلية  
ويتم التوافق (إذا حصل خلافات رئيس المجلس يقوم بحلها)  
ثم تصبح جاهزة كمقترح من رئيس مجلس الوزراء  
لرئيس المجلس التشريعي في ١/ ١١ وهو آخر تاريخ  
يسمح للسلطة التنفيذية فيه تسليم المقترح

== التحضير للموازنة يتم بناءً على نوعها ، هناك

٤ أنواع للموازنات :

١- موازنة الإدارة

٢- موازنة البرامج

٣- موازنة البنود

٤- الموازنة المرفعية

① - موازنة الأداء - ② - موازنة البرامج - ③ - الموازنة التشغيلية  
 تُعد على أساس مبررات - يكون معنى برنامج - تُعد على أساس - يتم على تفسير و  
 العمل (استبان أو عمل هيل - وما يكون تفسيره لأجل المبررات - تشير للحايات  
 يحتاج هيل) يجب كل أداء (تواكف) وعمله - يجب تكاليف - وكان لم يكن قبلها  
 من تمويله وتوسط قسمة - خطرات ومدة زمنية - بعد كبد - قسمة (فأها تبدأ  
 نقصان وقد يتبدل إيرادان - وبخطرات - بالأحرى - المعازنة - من البداية -  
 - أن عمل نوع موازنات - لأن - يدي أو عمل برنامج معين - المالية - تعان بأنها يمكنه  
 عليه يتم دراسة الحاجة - لتأثيرات تكافؤ - التدعيم - هذا - هناك بعض الأمور  
 لذلك يكون أكثر كفاءة - التدعيم (يدي أو عمل - الأيدي - تحتاج لأن تبني  
 ومخالفة - تسمية لتقليل السبب - الأيدي - عليها ولا يجب  
 (د/ك مثلاً) - أن تعمل عليها  
 - تدريب - توسعة - تفسير  
 - إرشاد - بها - عمل  
 - على برامج وحالات  
 - نتائج - لتوجيه  
 - تفصيل - لمدة طويلة  
 - خاصة فيما يتعلق بالبرك  
 - والثقافة - لأنه بعد التغيير  
 - في مدة قصيرة  
 - تُعد موازنة برنامج خاص  
 - على مدى السنين - وتحمل  
 - خمسة كل سنة لتنفيد  
 - هذا البرنامج - يعتبر أكثر  
 - تطور من موازنة الأداء  
 - لكن يحتاج تكاليف وجهه  
 - أكبر



\* الأساليب المستخدمة في تقدير الإيرادات والنفقات :

« الإيرادات » : « النفقات » : - (١٢) اعتماداً على

① - الآلي : وهو الاعتماد على ① - البرامج : يتم إيراد برنامج كامل متكامل بكتابته  
السنوات السابقة في تقدير السنوات السابقة في تقدير  
الإيرادات ، ويكون بتجديد على شكل برنامج بملف على شكل أجزاء  
أخرى آخر ٣ سنوات قديماً وتحذف من الأموال على كل سنة .

أو أجزاء سنوات بزيادة نسبة ⑤ - التحديدية : يتم تحديد سقف لكل بند  
من البنود وهذا السقف يشكل حداً أقصى لا  
يخرج الإنفاق عنه إلى الرجوع للسلطة  
تحدد أو تقدير الإيرادات التشريعية وتوافق على تعدد الاستيعاب  
بالرجوع الأولى ، تعتبر هذه الحاجات .

الطريقة أقل تكلفة وقتاً ⑥ - التقديرية : يتم تقدير رقم  
وجهه وكان أن تكون على حساب مع زيادة أو نقصان يبلغ نسبة قديماً :  
الدقة حاصلة في الدول غير (5000) لتقول بزيادة (2000) أو أقل بـ  
المستقرة : (2000) <= (5000 + أو - 2000) يعني

⑤ - المباشر : كأن شيئاً لم يكن محدود 70% بالزيادة و 30% بالنقصان  
وعليه حسب كل نوع لوحده ، مثال : وتستخدم في النفقات الجديدة ( يكون  
أخرية الأفعال بروج على دائرة عارف بالبريط قديماً بدياً ، الصيا  
الأولان وتوافق قديماً متوقع يحمي فيها إنه جميع الكوتمسان مستعمل  
مبارك خلال هالته فيه فتح وما كان الزيادة بأكثره النف يعني أو 70%  
مباشرة من الميسر وخط في الموازنة . \* التحديدية موافقة المجلس  
أكثر تكلفة ، وقتاً ، جهد ، مؤلمين الشريفي فيها إيجابيات التقديرية  
أكثر دقة ، فعالية ، إحصائيات لأنها أقل مرونة فكان الإتي الجديد  
لا يجوز أن يعتمد عليها لوحدهما لأنها التي معها تقديره يكون موافقة  
لا تقدم لوحدهما بها بط النفقة المجلس عليه أكثر  
والنفقات . \* التحديدية مستخدمة في  
\* جد الدج بينهما في الواقع التي تطبيق

\* ملاحظة: بعض الإيرادات تامة يكون فيها زيادة قليلاً أو نقصان فتحدد الآلي، أما الإيرادات غير التامة القيمة المضافة مثلاً) مربوطة بالإقتصاد فتتحدد من مجموع على الماشق، هريبة الأولان مثلاً تمتح نسبة ثبات في مدائها مثلاً كل سنة تزيد من السنة التي سبقتها بنسبة 5٪ مباشرة ها تستخدم الآلي بدلاً من الرجوع إلى الممثل.

← المخرج الثاني لهذه المرحلة هو مقترح أو مشروع الموازنة كامل متكامل، ومن هنا تنتهي هذه المرحلة في 1/11.

## ② - مرحلة الإبتداء: «تسمى أيضاً إقرار وإجازة» مصادقة

من بداية هذه المرحلة وحتى آخرها من إختتام التشريعية، مدتها شهرين (1/11 إلى 12/12) قبل السنة التي ستعدها الموازنة، وتعتبر السلطة التشريعية مختصة بعدة أسباب: ①- نوع من أنواع المراقبة والرقابة على التنفيذية لأنها التي تقرر الميزج والسياسات في هذه البرامج والسياسات قبل موازنة إضافة إلى أن محل الإيرادات بشكل عام (قروض، إمداد تقدي، رسوم...) تكون بقانون عن يفر من على الناس هذه الإيرادات فلهو الأدرى بكيفية إشباع الحاجات وتقديم الخدمات وهو الأدرى على تقرير كيف سيتم في هذه الإيرادات ②- تعتبر الموازنة حلقة وصل بين السلطين التشريعية والتنفيذية لكل الأمور المتعلقة بالشأن العام.



تتم هذه المرحلة بـ ٣ خطوات  
٤- يستلم رئيس مجلس التشريعي المشروع ويقوم  
بمضيه على المجلس التشريعي، ويتم مناقشة  
الإيرادات المتوقعة والفائض والنقائص بالاجمالي  
لحساب أكثر وعرض عام للموازنة يكوناتها  
الغاية.

٥- أعضاء المجلس التشريعي من خلفيات مختلفة منهم  
من لا يعرف كافة الأمور على عينية لذلك  
لا يكون المناقش تفصيلياً، وتعرض على مختصين  
بدرسون التفاصيل ويقدمون ملخصاً عن أهم  
الانتقادات بشكل عام، يتم عرضه على أعضاء  
المجلس ويناقشوا مواءمة أخرى وموجه الانتقادات  
بشكل تفصيلي "بنداً بنداً" إذا كان هناك تطابق  
فإنها من سياسات الحكومة وسواء الموازنة  
وغيرها من الأمور يتم إقرارها عام  
٥- مرحلة المناقشة النهائية وسيتم التصويت  
عليها بنداً بنداً وليس بشكل اجمالي، يتم  
المناقشة وإقرار تفصيلي أي الموافقة على  
كل بند من هذه البنود.

عندما يقرروها ويوافقوا عليها (هذا يعني  
أنهم سمحوا بالإقرار على هذه البنود بوجه  
مستقل لكل بند فلا يجوز تجاوز أو تغييره أو  
القول من بند آخر دون الرجوع للتشريعية  
أما إقرار الإيرادات وهو إقرار شكلي  
وتقديري فعد أن تكون أعلى أو أقل أو مسا  
عدا إذا كان سوء تقدير عد أن تأسس (اللام  
يكون في دقة لأنه بناء عليها مهم تقدير  
التقارير /

إذا كان سوء تقدير طارئ أو غير متوقع  
 يمكن تفهم ذلك " ولا مبرر لإصدار الإجراءات  
 في إطار اتفاقات [ ]  
 بعد انتهاء المرحلة الأخيرة يتحول المقترح  
 إلى ما يسمى بقانون الموازنة " قانون موازنة  
 عام 2020 مثلاً " .  
 قانون الموازنة ليس كغيره من القوانين لأن  
 هذا القانون يمر بمدة سنة متجددة لكنه يمر  
 بالمفهوم لأنه خرج من السلطة التشريعية  
 إضافة إلى أنه بمثابة قانون مالي يجب  
 أن تقيده السلطة التنفيذية  
 في القانون الفلسفي هو يحكم للسلطة  
 التشريعية إجراء تعديل على هذا المشروع ؟  
 يحكم للسلطة التشريعية التعديل على أي  
 بند يمكن يتم بإتفاق مع سلطة تنفيذية  
 ( مجلس الوزراء )

#### ٥- مرحلة التنفيذ :

وتنقسم من ١/١١ إلى ١٢/٣١ من عام الموازنة وهي  
 أطول مرحلة من مراحل الموازنة، حيث تتحول  
 الموازنة فيها من توقع إلى تنفيذ، وكافة المرحلة  
 من إحتساب السلطة التنفيذية ( كل شيء إنشع  
 عليه بتصرف عليه والسقف ما يتجاوزيه ) ، يتم  
 دفع تقارير دورية للمجلس التشريعي ووزارة  
 المالية ( في فلسطين التقارير ربعية ) ويبدأ  
 بموجب اتفاقات وتقييم الإيرادات



١- تحديد المبالغ والصرف يتم فقط من وزارة المالية (يعني بتصرف وتبعت موازنة لوزارة المالية وهي التي بتصرف وتبعت) .

٢- تحديد، أمر الدفع، الصرف

٣- "خطوات إدارية من الجهات" "خطوة" "إدارية مختلفة" "مالية"

٤- تحديد ارتباط النفقات وتحت سبباً حاجتنا للصرف أو الإفصاح، مثلاً: (أقنا بتوظف بعضي جدد وهذا يعتبر المسبب للإفصاح أو الداعي) < ارتباط النفقة .

٥- تحديد النفقة: وفيها حدد حجم النفقة أي تكلفة الشيء الذي ستقوم عليه، مثلاً: (توظف المعلمين ومخصصها تهم المالية .... ويكون ضمن جوابك "مبايط النفقة" .

٦- أمر بالدفع: ويتم من السلطة التنفيذية بكل أجهزة الخطة (هي من تقوم بتحديد الموازنة)

٧- الصرف: الأمر بالصرف يكون مدققاً يعني عندما تسلمه وزارة المالية يكون مدققاً وجاهزاً، إذا كان فيها جدد يتم إرجاعها وإذا سليمة يتم صرفها .

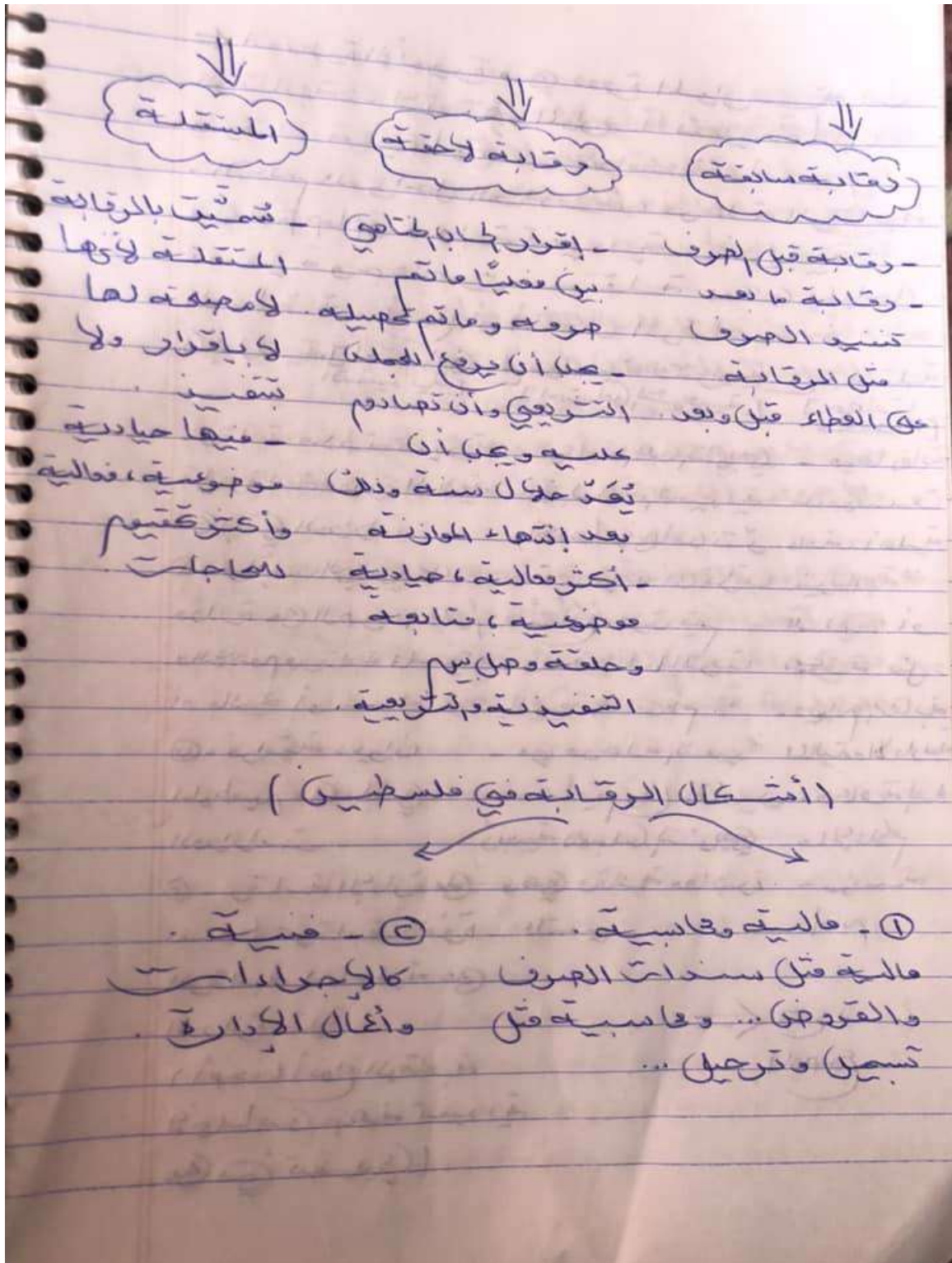
« عملية تحميل الإيثار من إحتياجات السلطة التنفيذية « ويتم تحميلها من الغرامات والرسوم و... وتُجمع طساب الحزبية العامة وتتصلو لمخبرها تعرف عليها.

« دائماً ما تكون عملية التحميل أو الجمع منفصلة عن المهرف [ الأشخاص الذين يحقون الأفعال ] يختلفون عن من يعرفها [ حتى لا يحدث فساد ] وحتى تكون الرقابة فعالة فلا يجوز أن يراقب على نفس الشخص أو أسلافه.

\* في هذه المرحلة يتم تسجيل على أرض الواقع يعني آخر السنة أقل من ما هو متوقع ملح ما هو فعلي ، المفروض أن يكون تطابق كبير إذا كانت الموارد قسمة بشكل دقيق.



← الخطوة الأخيرة في دورة الموازنة هي  
 الرقابة. لا تتم الموازنة بتنفيذها بل  
 بالرقابة عليها. وفي دراسة ما سبق  
 والتعلم للمراحل القادرة، مرحلة الرقابة  
 من إختصاص سلطة تنفيذية، تشريعية  
 قضائية وجهات مستقلة. يمكن المراحل  
 السابقة. أنواع أو أشكال الرقابة :-  
 (1) إدارية [ إختصاص ] في سياسة تشريعية [ مستقلة ]  
 [ إختصاص ] تشريعية [ جهات ]  
 [ مستقلة ]  
 - رقابة سلطة تنفيذية - رقابة مجلس تشريعي - فيها رقابة  
 قبل رقابة وزارة المالية على السلطة التنفيذية من مؤسسات  
 على باقي العزارات. يتركها لأنها من تقرر عامة، أهلية  
 (2) مراقب مالي في كل. وتعقد فيها أن تراقب غير رقابة  
 وزارة على الموقوفات العام. حيث يتم للسلطة أو  
 والأعمال ورقابة محاسبية مراقبة إذا ما التزمت الحكومة مثل:  
 أو مالية أو سندات بالبنود والتفصيل لا - ديوان الرقابة  
 (3) مراقبة ديوان - في مرحلة التنفيذ المالية والإدارية  
 المواطنين على باقي نفسها يتم رفع تقارير - مكافحة إفساد  
 العزارات رقابة للمجلس التشريعي - الإعلام  
 (4) رقابة الإدارة على وهي رقابة معاصرة - مؤسسة  
 نفسها كرقابة دائرة للتنفيذ - أرقام  
 الرقابة الداخلية على  
 العزارة قتلًا.  
 ← تابع لنفس  
 الموضوع ...  
 1) أنواع الرقابة  
 لأنها من جهة تنفيذية  
 على شيء تنفيذي.





« هدف الرقابة :-  
\* التأكد من تطبيق ضوابط النظام العام  
هناك الجهات المختصة بالتأكد من أنه  
حقوم ذلك بأجر قدره من المنفعة  
وأقل التكاليف .

« مزايا وعيوب الرقابة السابقة واللاحقة :  
\* السابقة : تمنع وقوع المشاكل بعد إجرائها  
طويلة وتفرق العمل .

\* اللاحقة : حسابات الأشياء واقعية أو  
فعلية لكن إذا وقع فيها الخطأ  
لا مجال للتصحيح إلا إذا استفاد من  
الخطأ للمستقبل .

« للفعالية نستخدم المراقبة »

تم بحمد الله